

تقيي ما نسب للاستغناء والاستغناء ابتداء او ينظر ايضا في
 حصول التالي بين ما نسب للاقتتار والاقتتار ابتداء والله
 اعلم فقوله فهو واجب له الوجود الخ اي يستلزم الانتقال ان
 الشيء قد يكون معدوما ويكون غنيا عن الفاعل فمن اي
 يستلزم الاستغناء الوجود لا نقول لولم يكن تعالي موجودا
 لكان معدوما اذ لا واسطة لكن التالي باطل فالمقدم مثله
 وبالجملة فيجب له تعالي وجوب الوجود اذ لولم يكن واجب
 الوجود لزم ان يكون جايلا فيلزم اقتتاره ضرورة وقوله
 والقيام بالنفس الخ اعترض اندراج القيام بالنفس تحت
 الاستغناء لان فيه اندراج الشيء تحت نفسه واجب بان
 القيام بالنفس استغناء خاص وهذا الذي هو احد جزوي
 الالهية عام واندرج العام تحت الخاص جايلا واجاب
 بعضهم ايضا بان تفسير القيام بالاستغناء ليس تفسيره
 حقيقة لان الاستغناء وجودي والقيام بالنفس سلبي اذ
 هو سلب اقتتاره تعالي الي المحل والمخصص وذلك من
 تفسير الشيء بما يساويه فلم يستلزم الشيء نفسه او يندرج
 تحت نفسه كما قيل وقوله اذ لولم يجب له تعالي الخ بيان
 الملازمة بين تقي شي من هذه الصفات ضرورة مما امر
 في البراهين وقوله اذ لولم يجب له تعالي هذه الصفات
 لكان محتاجا الي المحدث استدلالا على وجوب وجوده
 والقدم والبقا ومخالفة للحوادث واستغناؤه عن المخصص
 وقوله او المحل استدلال على وجوب الجز الاخير من القيام
 بالنفس وهو الاستغناء عن المحل وقوله او من يدفع عنه
 التقايص

التقايص استدلالا لله على وجوب تنزهه عن التقايص
 ويدخل فيه اي في التنزه وجوب السمع والبصر والكلام
 بيان اخذ الصفات من الاستغناء على سبيل التفصيل ان
 نقول استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه بوجوب له الوجود
 والقدم وهو واجب اذ لو كان وجوده جايلا لا اقتتار الي
 الفاعل لاستحالة وقوع الجايلا بنفسه والاقتتار بنا في
 الاستغناء والاستغناء واجب وما ينافيه محال وما ادى
 اليه محال والذي ادى الي هذا المحال جواز وجوده فاذا
 المناسب لاستغناؤه تعالي عن كل ما سواه وجوب وجوده
 ويوجب له القدم اذ لو كان حادثا لاقتتار الي المحدث كما
 من واقتهاره بنا في استغناؤه والاستغناء واجب له تعالي
 وما ينافيه محال والحديث الذي ادى اليه المحال محال
 فاذا المناسب لاستغناؤه عن كل ما سواه وجوب القدم
 لا الحديث ويوجب له ايضا البقا اذ لو لحقه العدم لكان
 جايلا الوجود لصدق حقيقة الجايلا عليه لاستحالة وقوع
 الجايلا بنفسه والاقتتار بنا في الاستغناء والاستغناء واجب
 لمولانا وما ينافيه محال وما ادى الي المحال محال فاذا المناسب
 لاستغناؤه تعالي عن كل ما سواه وجوب البقا لاجوارلحوق
 العدم ويوجب له المخالفة اذ لو ماثل شيئا من الحوادث لكان
 حادثا لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب ومن جملة ما يجب
 للحوادث الحدوث وهو يستلزم الاقتتار الي المحدث لما امر
 من استحالة حدوث الشيء لنفسه والاقتتار بنا في الاستغناء
 واستغناؤه تعالي وما ينافيه محال فالمناسب اذ الاستغناء